



بتسئيل سموتريتش قراءة في البروفائل السياسي الحزبي



إعداد:

المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية- مدار

كانون الأول 2022



قائمة المحتويات

3	مقدمة
4	حزب الاتحاد القومي- تكوما
7	البروفایل السياسي الحزبي لبئسلئیل سموتريتش
9	دور سموتريتش داخل الكنيست (2015-2022)
11	دور سموتريتش السياسي خارج الكنيست
12	"خطة الحسم"
16	البرنامج الانتخابي في انتخابات العام 2022
17	الاتفاقيات الائتلافية ما بين سموتريتش وئنتياهو في 2022
21	خاتمة



مقدمة

ظهر بتسليل سموتريتش في الحياة السياسية الإسرائيلية لأول مرة خلال نشاطه العنيف في معارضة خطة الانسحاب أحادي الجانب من قطاع غزة العام 2005 حيث اعتقله جهاز المخابرات الإسرائيلية قبل أن يطلق سراحه بدون تقديم لائحة اتهام. منذ ذلك الوقت، نشط سموتريتش في الحياة السياسية- الحزبية الإسرائيلية وتدرج إلى أن حظي حزب الاتحاد القومي- تكوما، الذي يترأسه بـ 7 مقاعد داخل الكنيست، وذلك ضمن قائمة الصهيونية الدينية (التي يقف أيضا على رأسها) التي تعتبر ثاني أكبر قائمة انتخابية في الائتلاف الحكومي الإسرائيلي، أو حكومة بنيامين نتنياهو السادسة. خلال مسيرته الحزبية، تولى سموتريتش العديد من المناصب سواء داخل الكنيست ولجانها، أو كوزير في حكومات نتنياهو السابقة، ونشط ميدانياً- تنظيمياً في عدة جمعيات يمينية استيطانية، بالإضافة إلى قيامه بتقديم العديد من القوانين (بعضها تم المصادقة عليه داخل الكنيست) المتعلقة بالمشروع الاستيطاني. أهم ما ينسب إليه، هو خطة "الحسم" (بدل من "حل") السياسية لإنهاء الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي، وتأسيسه إلى جانب آخرين منظمة ريغافيم التي تعنى بتنشيط السيطرة اليهودية على أراضي الضفة الغربية (أنظر/ي لاحقاً). هذه الورقة، تقدم قراءة في البروفایل السياسي- الحزبي لسموتريتش، وتعرض هويته الأيديولوجية ومبادئه السياسية. وتبرز أهمية هذه الورقة في أعقاب نتائج الانتخابات الإسرائيلية الأخيرة التي افضت إلى دخول حزب الاتحاد القومي- تكوما، الذي يترأسه سموتريتش، إلى دوائر صناعة القرار



الإسرائيلية الأكثر حساسية، خاصة فيما يتعلق بإدارة ملف الاستيطان والأراضي الفلسطينية المحتلة.

حزب الاتحاد القومي- تكوما

تاريخياً، كانت الصهيونية الدينية تتمثل داخل الكنيسة من خلال حزب المفدال (1956-2008). وبالنظر إلى تاريخ الحزب، فقد شهد باستمرار تمردات وانشقاقات داخلية من قبل جيل الشباب الصهيوني الديني الذي كان يدفع نحو المزيد من اليمينية والتدين (وليس هنا مجال الغوص في هذا السياق التاريخي). أحد أهم الانشقاقات حصلت عام 1999 وكانت بخروج مجموعة من المستوطنين المتطرفين من حزب المفدال، وتشكيلهم لحزب "تكوما" (وتعني الانبعاث، أو عودة النهوض)، وهم حنان بورات وتسفي هندل، وكلاهما من قيادات الاستيطان في الضفة الغربية، ويعتبرون رموزاً في حركة غوش ايمونيم المتطرفة. وكان انشقاقهم عن المفدال في اعقاب موافقة المفدال على اتفاقيات واي بلانتشن مع منظمة التحرير الفلسطينية عام 1998 بموجب عضويته في الائتلاف الحكومي الذي قاده نتنياهو في حينها.

اقام الاثنان حزب "تكوما" والذي تحالف على الفور مع حزب موليدت (حزب أقيم على أساس مشروع الترانسفير الطوعي كحل للمسألة الفلسطينية، وكان يقوده رجبعام زئيفي)، بالإضافة إلى بعض المنشقين عن الليكود والذي اسسوا حزب "حירות". سوية، تكوما وموليدت وحירות، أسسوا ما بات يعرف باسم "الاتحاد القومي- تكوما"، وهو يعد من أكثر الأحزاب الإسرائيلية تطرفاً فيما يخص المسألة الفلسطينية.



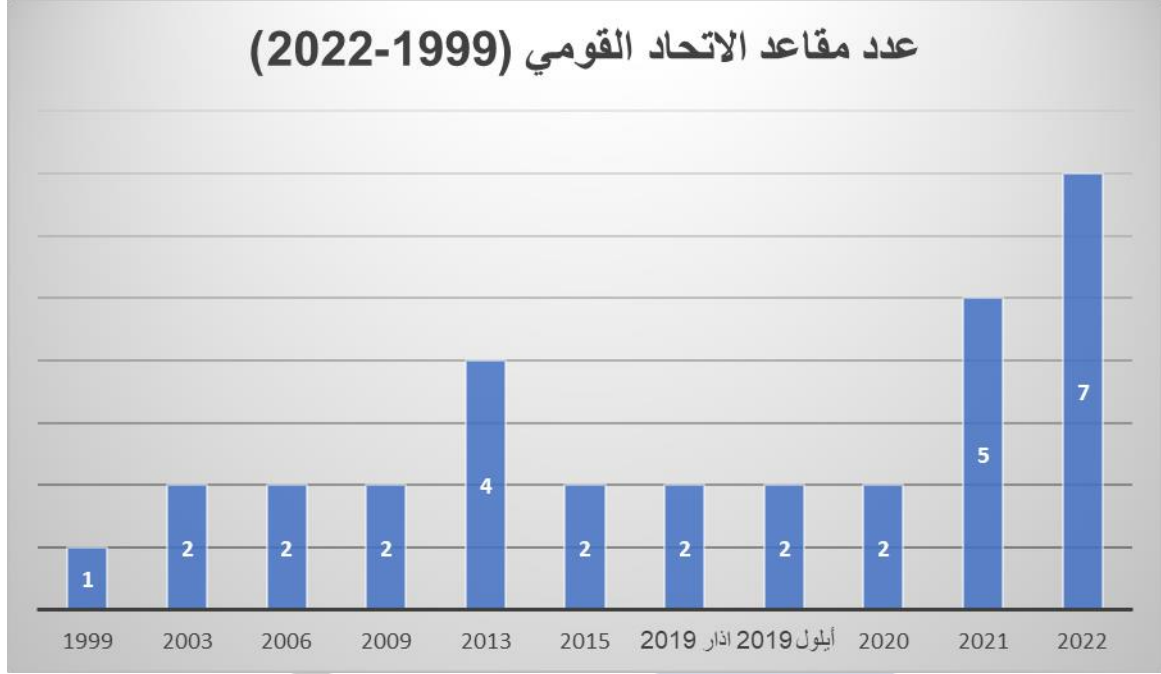
1999	تاريخ التأسيس
صهيونية دينية متزمتة (حردلية)	التصنيف السياسي
صهيونية دينية محافظة إجراء تغييرات على القضاء فيما يتعلق بالاستيطان في الضفة الغربية	الهويات الأيديولوجية- السياسية
يعتقد بأرض إسرائيل الكاملة ويعارض حل الدولتين بشكل قطعي	الموقف من حل الدولتين
مشروعه الأساسي يدعم الاستيطان بشكل كامل	الموقف من الاستيطان

واليوم، يعبر الاتحاد القومي عن التيار الحردلي بداخل الصهيونية الدينية، ويترأسه عضو الكنيست بتسلئيل سموتريتش (Bezalel Smotrich). والتيار الحردلي هو تيار صهيوني ديني يجمع ما بين ثلاث صفات: التزمت الديني الحريدي واعتبار التوراة المصدر الوحيد للتشريع والتطرف القومي الصهيوني والمحافظة الاجتماعية التي تتجسد في رفض الليبرالية والانفتاح الحداثي وقيم المساواة المدنية واختلاط الذكور بالإناث.

منذ تأسيس الاتحاد عام 1999 لم يخض الحزب جولة انتخابية واحدة بمفرده، وإنما كان في كل مرة يتحالف مع عدة تيارات، أو أحزاب أو حركات متطرفة



لتشكيل قائمة تتيح له عبور نسبة الحسم نظرا لقاعدته الضيقة. بيد أن هذه القاعدة اتسعت بشكل لافت في العامين 2021-2022.



حصل حزب تكوما في انتخابات العام 2022، على 7 مقاعد داخل "قائمة الصهيونية الدينية"¹، وهي الآتية: المقعد الأول (لرئيس الحزب سموتريتش)، المقعد 3 (أوفير سوفير)، المقعد 4 (أوريت ستروك)، المقعد 6 (سيمحا روتمان)، المقعد 8 (ميخال فولديغر)، المقعد 12 (إيهود طال)، المقعد 14 (موشيه سولومون). وهذا أكبر تمثيل للحزب في الكنيست منذ تأسيسه في العام 1999. على العكس من حزب "عوتسما يهوديت" الذي يتأسسه بن غفير، فإن حزب "الاتحاد القومي" يعتبر حزبا ممأسساً وله أذرع وهيئات تمثيلية جماهيرية مثل اليشيفوت أو المدارس الدينية (أهمها هار حوماه، مركز هراف)، منظمات شبيبة (مثل بني عكيفا، أريئيل، عزرا)، وأطر تنظيمية، وهيكلية ومرجعيات دينية وسياسية.



البروفائل السياسي الحزبي لسموتريتش

ولد سموتريتش عام 1980 في هضبة الجولان لكنه نشأ وترعرع في مستوطنة بيت إيل المقامة على أراضي البيرة. عندما بلغ من العمر 18 عاماً، لم يتجند سموتريتش للخدمة في الجيش الإسرائيلي وفضل الانعكاف لدراسة التوراة في ييشيفا كيدوميم المتطرفة والتي تتبع إلى تعاليم الحاخام كوك الأب الروحي للصهيونية الدينية. بعد ذلك درس القانون في كلية أونو بالقدس، ثم حاول استكمال دراسة الماجستير في الجامعة العبرية دون أن يتمكن من إنجازه. في عمر 28 سنة، تجند سموتريتش للجيش الإسرائيلي، وخدم في وحدة العمليات في قيادة الوسط، بحيث أن خدمته التي استمرت فقط 16 شهراً لم تكن ذات طابع قتالي. وقد قطع سموتريتش خدمته في الجيش في العام 2009 لمدة ثلاثة شهور لأنه أدرج على قائمة الاتحاد القومي للكنيست، ثم عاد واستكملها عندما لم ينجح في دخول الكنيست. وربما يدرك سموتريتش أن هذه الخدمة العسكرية المتأخرة والقصيرة نسبياً تعتبر إحدى النواقص في حياته السياسية في مجتمع يرى أن الخدمة القتالية هي أقصر الطرق للحصول على "مقبولية" سياسية واجتماعية في إسرائيل. وعليه، قال سموتريتش في إحدى المقابلات:

"أشعر أنني ساهمت أكثر مما لو ذهبت إلى الجيش في سن 18 عاماً... المعتكف [كما كانت حالة سموتريتش في سن 18 عاماً] يكلف الدولة 10000 شيكل في السنة، أما الطالب [العادي في كلية جامعية بعمر 18 عاماً]، والذي لا يساهم بشيء للدولة، يكلف الدولة 40 ألف شيكل في السنة. من يدرس التوراة يحافظ على أمن إسرائيل. أيهما أفضل - ثلاث سنوات في الخدمة ثم الذهاب في رحلة بعد الجيش، ومنهم من لا يعود ويقوم بالخارج، أو دراسة التوراة، وتأسيس أسرة لتقوية الدولة. نحن



نعيش هنا بفضل القدوس المبارك... نحن رُسل في عودة إسرائيل إلى نفسها، كنت أفكر في أنني سأبني أسرتي من دراسة التوراة، وهذا لا يقل أهمية عن الخدمة العسكرية".²

لكن بخلاف اليهود المتزمتين (أو الحريديم) الذي يعتكفون لدراسة التوراة وحسب، فإن تيار الصهيونية الدينية الحردلي الذي ينتمي إليه سموتريتش يجمع ما بين دراسة التوراة وخدمة المشروع الصهيوني من خلال العمل السياسي أو الخدمة العسكرية. ومن هنا، فإن سموتريتش عاد لاحقا وترأس بيشيفا كيدوميم التي اعتكف فيها في شبابه، وساهم في تطويرها: وهي بيشيفا ترسل معظم خريجها إلى الخدمة العسكرية المبنية على فهم متطرف للتوراة وضرورة الحفاظ على أرض إسرائيل الكاملة.

أول ظهور سياسي لسموتريتش كان في العام 2005 (وهو بعمر 25 عاما) عندما تم اعتقاله من قبل المخابرات الإسرائيلية وإرساله إلى سجن عسقلان مدة ثلاثة أسابيع بتهمة التحريض وإغلاق الطرق في أثناء الانسحاب من قطاع غزة. من بين التهم الموجهة إليه حسب الإعلام الإسرائيلي، كانت حيازة مئات الليترات من المواد الحارقة السائلة بهدف استخدامها في مظاهرات المستوطنين ضد الشرطة والجيش الإسرائيليين أثناء تنفيذ الانسحاب من قطاع غزة.³

بعد هذا الاعتقال، وبحوالي 4 سنوات، تم إدراج سموتريتش في قائمة الاتحاد القومي للكنيست في المرتبة التاسعة (التي لم تمنحه الفرصة للانضمام للكنيست). انضم سموتريتش للكنيست في أول مرة في العام 2015، عندما كان تصنيفه في المرتبة الثانية على قائمة الاتحاد القومي. وشغل في حينها مناصب عدة أهمها نائب رئيس الكنيست، وعضو في لجنتي المالية والداخلية. وفي أثناء التحضير



لانتخابات العام 2019، تنافس سموتريتش مع أوري أريئيل على رئاسة تكوما، وحصل سموتريتش على ثقة 64% من أعضاء لجنة تكوما المركزية والبالغ عددهم 129 عضواً، وتحول منذئذ إلى الزعيم الذي لا منافس له داخل حزب الاتحاد القومي. وفي أعقاب "فشل" نفتالي بينيت (ممثل الصهيونية الدينية- التيار الليبرالي ورئيس حكومة سابق) في تلبية طموح المستوطنين، توجه معظم ناخبي الصهيونية الدينية إلى سموتريتش والذي حصل حزبه على 7 مقاعد في انتخابات تشرين الثاني 2022.

دور سموتريتش داخل الكنيست

يهدف سموتريتش من خلال مشاريع القوانين التي قدمها، أو التي "نجح" في تمريرها بشكل نهائي داخل الكنيست خلال فترة ولاياتها منذ العام 2015 إلى: (1) تعجيل مشروع الاستيطان داخل الضفة الغربية، القدس، النقب والجليل، (2) محاصرة اليسار الصهيوني وتجفيف موارده و"شيطنة" عمله. (3) الانقلاب على القيم الديمقراطية للدولة استجابة لفهمه للشريعة الدينية التي، حسب فهمه، تتطلب حكماً مطلقاً لتوراة إسرائيل وليس انصياعاً للقيم الحديثة.

أهم القوانين ومشاريع القوانين التي قدمها:

(1) قانون وحدة الاستيطان: وهي وحدة أساسية داخل المنظمة الصهيونية العالمية والوكالة اليهودية، وتعنى بتطوير الاستيطان على جانبي الخط الأخضر. في السابق، كانت الحكومة الإسرائيلية تعاني من إشكاليات قانونية تتعلق بالشفافية والتسلسل الهرمي أثناء تمريرها لمئات الملايين من الدولارات لصالح عمل وحدة الاستيطان، وقد كان الأمر يتم بشكل التفافي في الكثير من المرات كي لا يتم اتهام الحكومة الإسرائيلية بدعم مشروع



الاستيطان بشكل مباشر في ظل الرفض الدولي. هذا القانون، الذي بادر إليه سموتريتش، يعني أن الحكومة الإسرائيلية تعترف بوحدة الاستيطان كأحد أذرع الحكومة العاملة، وتتيح نقل صلاحيات وأموال إلى وحدة الاستيطان لتطوير المشروع الاستيطاني. تم سن القانون نهائياً في 23 كانون الثاني 2015.

(2) قانون التسويات: وهو قانون يتيح تسوية أوضاع مستوطنات الضفة الغربية التي تحمل تصنيف "بؤر استيطانية" أو "بؤر غير شرعية". حسب القانون، إذا اثبت أن البؤرة أقيمت بـ "حسن نية"، فعلى الدولة أن تسوي أوضاعها وتعترف بها، أو أن تعيد الأرض لأصحابها مقابل منح المستوطنين تعويضاً أو أراضي في مناطق أخرى داخل الضفة الغربية. المستوطنون اعتبروا القانون الذي تمت المصادقة عليه نهائياً في 6 شباط 2017 على أنه "كتابة جديدة لتاريخ المنطقة". لكن المحكمة العليا الإسرائيلية عادت وألغت القانون في العام 2020 لأنه يتعارض مع قانون أساس كنيست المتعلق بحرية وكرامة الإنسان. وقد لاقى القانون في حينه انتقادات دولية كونه يتعارض مع القانون الدولي. فحسب البند 46 من معاهدات لاهاي، والتي وافقت عليها إسرائيل، على القوة المحتلة أن تحافظ على حقوق الملكية للشعب القابع تحت الاحتلال، أما البند 43 من نفس المعاهدات فينص على ضرورة أن تحافظ القوات المحتلة على أوضاع الأراضي التي تحتلها على ما هي عليه دون إجراء تغييرات قانونية.

يسعى سموتريتش إلى الحد من قدرات المحكمة العليا في التدخل بتشريعات أعضاء الكنيست، وإنهاء هذه "الديمقراطية الزائفة" التي تعرقل عودة اليهود إلى



أراضي الضفة الغربية. ففي البرنامج الانتخابي الأخير لحزب سموتريتش، الذي يعتبر من المحافظين المتشددين، سيسعى الحزب إلى "تعديل" النظام القضائي" بحيث يحد من قدرة القضاة غير المنتخبين "ديمقراطيا" من قبل الشعب على التدخل في تشريعات أعضاء الكنيست المنتخبين ديمقراطيا.⁵

دور سموتريتش السياسي خارج الكنيست

شغل سموتريتش عدة مناصب حساسة في جمعيات ومنظمات يمينية خلال الأعوام السابقة، يمكن تلخيصها كالتالي:

(1) **منظمة ريغافيم:** شارك سموتريتش بشكل رئيس في تأسيس المنظمة ويشغل حاليا منصب أمينها العام. وهي منظمة يمينية تهدف إلى "ملاحقة البناء الفلسطيني غير الشرعي" في الضفة الغربية في المناطق "ج". وتهدف ريغافيم إلى التأثير على جميع أنظمة الحكم في إسرائيل، لدفعها للعمل لحماية أراضي الشعب اليهودي والكنوز الطبيعية والمناظر الطبيعية في البلاد، وتحديدًا في الضفة الغربية. تمارس حركة ريغافيم ضغوطاً مستمرة على الكنيست والحكومة والقضاء وتدير نظام رقابة مستمر على إجراءات وعمل الأنظمة المختلفة في هذه المجالات. وتعتبر ريغافيم أحد أبرز أذرع الاستيطان في الضفة الغربية في الآونة الأخيرة وتتلقي تمويلاً من يهود أجانب، وتقيم علاقات مع المنظمة الصهيونية العالمية، ودوائر التخطيط في منظمات اليمين الجديد في إسرائيل.

(2) **رئيس المدرسة التعليمية (بيشيفاه) كيدوميم:** والمدرسة تعتبر مدرسة توراتية عسكرية، وتتبع إلى تعاليم الحاخام كوك الابن، ومعظم خريجها



يتجدون في مناصب حساسة داخل الجيش والمنظومة الأمنية. شغل سموتريتش في فترة سابقة رئيسها، بعد أن كان أحد أهم تلامذتها.

(3) **حركة كومميوت:** وهي حركة مدارة كلياً وتابعة إلى حزب تكوما. وقد تأسست الحركة في أعقاب الجدل الصهيوني الديني في أثناء الانسحاب من غزة والمتعلق بالانصياع إلى، أو رفض، الأوامر العسكرية بإخلاء المستوطنات. والحركة تدعو إلى تحويل إسرائيل إلى دولة مصدر تشريعها الوحيد هو التوراة، وترفض بشكل قاطع تشغيل عمال فلسطينيين في إسرائيل تحت أي ظرف، وتدعو إلى إعلاء تعاليم الشريعة اليهودية داخل الجيش ومؤسسات الدولة.⁶

"خطة الحسم"

نشر سموتريتش في العام 2017 رؤيته لحل الصراع والتي أطلق عليها "خطة الحسم: مفتاح السلام يكمن لدى اليمين الإسرائيلي"، وفيها عرض رؤيته لحل المسألة الفلسطينية مرة واحدة وإلى الأبد. في بداية "خطة الحسم" يطرح سموتريتش سبيلين لحل "المشكلة الفلسطينية":

الأول: أي فلسطيني (من سكان الضفة الغربية) يرغب بالتنازل عن طموحاته القومية، يمكنه البقاء والعيش كفرد داخل دولة إسرائيل اليهودية. لكنه لن يكون مواطناً سياسياً كامل الحقوق، وإنما مقيم ذو حقوق اجتماعية، واقتصادية، وصحية وحسب. وبشكل مشابه، تسعى الصهيونية الدينية إلى تقليص أظافر الأحزاب العربية التي، بالنسبة لها، باتت تتجراً على المشاركة في صياغة وجه الحكومة (كما حدث



مع القائمة الموحدة برئاسة منصور عباس)، وتتطلع إلى التدخل الفاعل في الحكم الذي لا بد وأن يبقى حكراً على اليهود.

الحل الثاني، من لا يرغب بالتنازل عن هويته ومشروعه القومي، فإن الشعب اليهودي سيساعده على الهجرة إلى أي دولة عربية حيث يمكنه أن ينمي مشاعره القومية بحرية مطلقة. يعتبر هذا الحل آخر مشروع ترانسفير صهيوني طُرح للنقاش مؤخراً وبشكل جدي. وسموتريتش يؤمن إيماناً قاطعاً بمشروع الترانسفير كحل عملي قد لا يكون مناص منه في المستقبل القريب. ومع أن "خطة الحسم" تستهدف حسم الصراع مع فلسطيني الضفة الغربية، إلا أنها بين يدي سموتريتش قد لا تستثني فلسطيني الداخل. وقد عبر سموتريتش عن هذا الموقف بشكل صريح في رده على النائب أحمد الطيبي في نيسان 2020 في إثر حادثة الحاخام شموئيل إياهو. فإياهو، باعتباره حاخام مدينة صفد، رفض تأجير عقارات للمواطنين العرب في إسرائيل معتبراً أن أرض إسرائيل هي ملكية الشعب اليهودي. وعندما اعترض الطيبي على هذه الأقوال العنصرية التي لا يجب أن تأتي على لسان "رجل دين"، ثارت حفيظة سموتريتش وقال إن من لا يعترف بأن أرض إسرائيل هي ملكية حصرية للشعب اليهودي "عليه أن يغادر هذه البلاد. الحاخام شموئيل وتلاميذه ومن بينهم نحن في الصهيونية الدينية سنعمل على تسهيل هذه المغادرة."

يطرح سموتريتش هذين الحلين (التنازل عن القومية الفلسطينية كشرط للاستمرار في العيش في الضفة أو الاحتفاظ بالطموحات القومية وبالتالي الترانسفير) باعتبارهما الأكثر معقولة وقابلية للتطبيق. في حال إغفالهما، فإن إسرائيل ستكون أمام شلال من الدم بفعل الصراع القومي الذي لا حل له. ولأن هذا الخطاب يعتبر



مغادرة لفكرة حل الدولتين التي استمكت اليمين الإسرائيلي التقليدي "الغبي" (على حد وصف سموتريتش)، فإن سموتريتش يسوق ثماني نقاط توضيحية لا تخفي أبدا ثقافته الاستعمارية والاستشراقية المجبولة بعنجهية المستوطن الذي يحمل بندقية في يد وفي يده الأخرى قدمه ليزرع الأرض:

- حل الدولتين هو أمر غير واقعي وغير قابل للتطبيق.
- الهويتان القوميتان الإسرائيلية والفلسطينية تقفان على طرفي النقيض ولا يمكن أن تتعايشا معاً.
- المشروع الصهيوني هو أكثر مشروع أخلاقي في الوجود من عدة جوانب. أولاً، إسرائيل هي تحقيق للرؤية التوراتية التي تحظى بإجماع العالم "الحر". ثانياً، استطاعت إسرائيل جلب الازدهار والنمو لسكان المنطقة على العكس من دول أخرى.
- التهديد الذي تواجهه إسرائيل هو تهديد منقطع النظير. لذا، على الحل أن يكون كذلك منقطع النظير.
- الاعتقاد بأن "اليأس [الفلسطيني] يولد العنف والإرهاب" هو اعتقاد خاطئ تماماً. هنا يضع سموتريتش نفسه في المعسكر المقابل لنتنياهو الذي يعتقد أن "السلام الاقتصادي" من شأنه أن يخفف من اليأس المعيشي، ويخلق مصالح مادية لدى الفلسطينيين تجعلهم يدفعون باتجاه إنهاء المقاومة. في المقابل، يعتقد سموتريتش بأن المقاومة الفلسطينية لا تنطلق من اليأس وإنما "الأمل" بأنه يمكن للفلسطينيين إقامة دولة. وعليه، يدعو سموتريتش إلى قتل هذا الأمل بأسرع وقت.



- يعتقد سموتريتش بأن طمس الهوية القومية للفلسطينيين وإنهاء طموحاتهم ببناء دولة هما من الأمور الممكنة جداً، على العكس من آراء بعض أطراف اليمين التقليدي والذين يشككون في هذه الامكانية.
- يحاول سموتريتش تبرير هذا "الحسم" السياسي الذي سيقضي على فكرة حل الدولتين من خلال استبطان فلسفة أخلاقية نفعية تقيس أخلاقية الأفعال من خلال الحكم على نتائجها ومخرجاتها. فهو يقارن الظروف المعيشية في قطاع غزة قبل الانسحاب الإسرائيلي مع تلك الظروف التي سادت بعده من حيث نقص الكهرباء والمياه والمستوى المعيشي. وعليه، لئن كان "قتل" الهوية القومية للفلسطينيين أمراً لا أخلاقياً من حيث المبدأ، إلا أن استيعاب الفلسطينيين كأفراد بدون طموحات قومية داخل دولة إسرائيل قد يعود بالازدهار على حياتهم، وبالتالي فإن النتائج الإيجابية لـ "خطة الحسم" هي التي تبرر أخلاقية الخطة.
- على العكس من التقارير العسكرية الإسرائيلية حول التكلفة الباهظة لضم مناطق "ج"، إلا أن سموتريتش يعتقد بأن تكلفة الضم (وهنا المقصود كل الضفة الغربية وليس فقط مناطق "ج") ستكون أوفر بكثير من تكاليف الاستمرار في إدارة الصراع مع الفلسطينيين لما يحمله ذلك من تكاليف أمنية واستخباراتية بالإضافة إلى الضحايا الإسرائيليين.

هذه المرتكزات الأساسية التي يستند إليها الفكر السياسي لليمين الجديد بشكل عام، والصهيونية الدينية بشكل خاص. ومهما يكن من أمر، فإن المثير في "خطة الحسم" ليس موضوع الترانسفير رغم خطورته، وإنما المرتكزات الثمانية التي طرحها سموتريتش والتي قد تشكل الفكر السياسي لليمين الجديد فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية.

جاءت خطة سموتريتش هذه بناء على ما ألمح إليه لاحقاً مبنية على هدي يهوشع بن نون وتعامله مع السكان المحليين بعد أن عبر نهر الأردن واحتل أرض كنعان تنفيذاً للإرادة الإلهية وتحقيقاً للوعد، حيث أرسل يهوشع بن نون لسكان البلاد ثلاث رسائل فيها ثلاثة خيارات أوضحها موسى بن ميمون (الرمبام): إذا لم يهرب سكان البلاد يجب أن تفرض عليهم قيود، أن يكونوا مهانين ومحتقرين وأن لا يرفعوا رأساً في إسرائيل. وإن عارضوا ذلك "لا نترك منهم نفساً"¹.

البرنامج الانتخابي لسموتريتش في انتخابات 2022

يبدأ برنامج الحزب بالإعلان أن "أرض إسرائيل لشعب إسرائيل حسب تورا إسرائيل... وبالتالي الهدف النهائي للحزب هو فرض السيادة الإسرائيلية على جميع مناطق إسرائيل". وعليه، وضع البرنامج الانتخابي للحزب أسس للتدخل فيما يخص أراضي الضفة الغربية على النحو التالي:

1. ألا تكون النقاشات مع الإدارة الأميركية تتعلق بمسألة تجميد البناء أو إخلاء المستوطنات أو حتى إقامة دولة فلسطينية إرهابية "لا سمح الله"، بل يجب أن يكون النقاش حول نطاق السيادة التي ستطبقها إسرائيل.
2. منع الفلسطينيين من "الاستيلاء" على الأراضي المفتوحة (المقصود مناطق "ج").
3. تفكيك الإدارة المدنية ونقل صلاحياتها إلى الحكومة الإسرائيلية من خلال ضم قانوني (de jure) وليس فقط عملي (de facto) للضفة الغربية.
4. رفض تسمية "بؤر استيطانية" واستبدالها بلفظ "الاستيطان الفتي"، وهي عبارة عن حوالي 70 بؤرة تم إقامتها منذ أوصلو ويقطنها حوالي 25 ألف

¹. هنيدي غانم، 2022، صعود أقصى اليمين الإسرائيلي.. الخلفية والإسقاطات. المشهد الإسرائيلي 6.11.2022: shorturl.at/jlZJT



شخص ويحاول الحزب الدفع في اتجاه المصادقة عليها كمستوطنات رسمية شأنها شأن باقي المستوطنات في الضفة الغربية.

5. جلب حوالي مليون مستوطن جديد للاستيطان في الضفة الغربية.⁷

بالإضافة إلى هذه النقاط التي تم تجميعها تحت بند "الاستيطان والسيادة"، فإن البرنامج الانتخابي للصهيونية الدينية يحمل العديد من البنود الأخرى المتعلقة بالقضاء، الجيش، التربية والتعليم وغيرها من الأمور المتعلقة بالمجتمع الإسرائيلي نفسه ومجتمع التوراتيين.⁸

الاتفاقيات الائتلافية ما بين سموتريتش ونتياهو في 2022

فقط وكالة أنباء واحدة، هي "القناة السابعة" التابعة للصهيونية الدينية، هي من ادعى أن نتياهو وسموتريتش اتفقا على تفكيك الإدارة المدنية حتى العام 2024. باقي وكالات الأنباء لم تورد الخبر. وعليه، ربما من الواقعي أن نهتم أكثر ببنود الاتفاق بين الليكود والصهيونية الدينية والتي تنص على ما يلي:

1) سن قانون جديد يسمح بوجود وزير ثان داخل أي وزارة، على أن تكون له صلاحيات محددة يتم سحبها من الوزير الأول، ومنحها للوزير الثاني داخل الوزارة نفسها، على أن يكون الثاني ذا صلاحيات واسعة في المهام الموكلة إليه ويظل في الوقت نفسه تابعا للوزير الأول (بند 21.1 من الاتفاق). بالفعل، صادق الكنيست (الذي أصبحت تركيبته الغالبة مناصرة لتحالف نتياهو بعد الانتخابات الأخيرة) بتاريخ 26 كانون الأول 2022 على هذا القانون رغم سخط المؤسسة الأمنية، خصوصا الجيش الإسرائيلي. فهذا القانون تم تفصيله خصيصا لخلق منصب وزير ثان داخل وزارة الدفاع

ليسحب صلاحيات إدارة شؤون المنسق والإدارة المدنية من مؤسسة الجيش ويمنحها للمستوطنين. من المعلوم أن الجيش الإسرائيلي ينهج نهجا مغايرا عن المؤسسة الأمنية الاستخباراتية (الشاباك) أو الحكومة الإسرائيلية (المسيسة)، ويحاول (أي الجيش) أن يحافظ على حالة هدوء نسبي في إدارة ملف الفلسطينيين وعدم إثارة معطيات قد تدفع إلى المزيد من المقاومة. لكن هذه السياسة البراغمية تتناقض في حالات معينة مع المشروع الاستيطاني للصهيونية الدينية. مثلا، عارض الجيش إقامة مستوطنة أفيتار على جبل صبيح بالقرب من بيتا، لما تسببه ذلك من هبة شعبية وتوترات عنيفة. أما الصهيونية الدينية فتدفع تجاه قضم المزيد من الأراضي وتحويلها إلى مستوطنات يهودية بغض النظر عن ردة فعل الفلسطينيين والتي يجب على الجيش أن يضع لها حدا. هذا التناقض قد يتفاقم ويحدث أزمات داخل مؤسسة الجيش الإسرائيلي.

(2) حسب الاتفاقيات، تم استحداث منصب وزير ثان داخل وزارة الدفاع الإسرائيلية وهذا الوزير الثاني لديه صلاحيات كاملة في مجال عمل وحدة تنسيق أعمال الحكومة (أي المنسق) بالإضافة إلى الإدارة المدنية، بما يشمل تعيين مسؤولي هاتين الوحدتين (بند 6.4 وبند 21 من الاتفاق). ويتم أيضا خلق نحو 23 وظيفة جديدة داخل وحدة المستشار السياسي لشؤون الضفة الغربية داخل وزارة الدفاع لتنسيق العمل، على ما يبدو، بين الجيش والصهيونية الدينية. بالطبع، فإن الإدارة المدنية تحديدا مسؤولة عن العديد من القضايا المتعلقة بتوسيع الاستيطان، التخطيط لتنظيم وتسوية أراضي "ج"، البنى التحتية، وغيرها. وكل هذه الأمور ستكون تحت إدارة الصهيونية الدينية. مثلا، صلاحيات إصدار تصاريح بناء ستكون تحت

مسؤولية الوزير الجديد، وبالتالي هذا يلغي الحاجة إلى قرار حكومي بشأن إقامة المستوطنات جديدة أو تخصيص مناطق للبناء.

(3) أحد أهم البنود التي لا بد من الالتفات إليها هي خلق وزارة جديدة اسمها وزارة "المهمات القومية"، ومنحها إلى وزير من الصهيونية الدينية. ينص البند 17 من الاتفاق على أن ممثلاً عن وزارة المهمات القومية سيكون عضواً في مجلس أراضي إسرائيل، واللجان الموازية التي تتعلق بالتخطيط والبناء في الأراضي "ذات الأولوية القومية". كما أن القضايا المتعلقة بالأراضي والمحالة إلى "محكمة العدل العليا" تتطلب رداً من الدولة للنظر فيها أمام المحكمة. في البند 21.4 من الاتفاق، فإن الصهيونية الدينية هي التي ستكون هذا الرد، الأمر الذي يمنحها اليد العليا في صياغة قرارات المحكمة بشكل غير مباشر. حسب البرنامج السياسي، فإن وحدة الاستيطان التابعة للمنظمة الصهيونية العالمية لديها صلاحيات في تطوير الاستيطان، واخذ أراضي "دولة" وتأجيرها لعقود طويلة قد تصل إلى نحو 49 عاماً، على أن يتم التأجير لصالح المشروع الاستيطاني اليهودي. لكن، كما هو معلوم، فإن الأغلبية العظمى من أراضي منطقة "ج" تعتبر تسوية غير منتهية، بمعنى أنها ما تزال موضع خلاف قانوني فيما يتعلق بحقوق الملكية. وعليه، يطالب البرنامج السياسي بتسوية هذه الأراضي لصالح المستوطنين. وتعتبر هذه من أهم النقاط، وأكثرها حساسية. فالخلاف الذي ظهر مؤخراً فيما يتعلق بمستوطنة جبل صبيح، بالقرب من بيتا، بين الجيش الإسرائيلي والمستوطنين لا يكمن فيما إذا كان يحق للمستوطنين البناء أو لا، وإنما هو خلاف قانوني حول وضعية أراضي الجبل. وبعد أشهر من قيام الجيش بإخلاء المستوطنة، قام بيني غانتس، باعتباره وزير الدفاع،



بالإعلان عن أن فصصا معمقا أثبت أن قسما كبيرا من الأرض يعتبر أراضي دولة، وليس أراضي خاصة، وبالتالي يحق للجيش الآن منحها للاستيطان اليهودي. إن نقل صلاحيات التقرير بخصوص طبيعة الأراضي من وزير الدفاع نفسه إلى وزير جديد يتبع للصهيونية الدينية من شأنه أن يحول مناطق شاسعة (قد تفوق في نسبتها كل ما تم إصدارته منذ العام 1967 وحتى اليوم) إلى مناطق صالحة قانونيا للاستيطان، وبالتالي إنهاء المنازعات القانونية على تصنيف الأراضي.

(4) من بنود الاتفاق التي تم ذكرها أعلاه، ستمكن الصهيونية الدينية من تسوية أوضاع هذه المستوطنات. بالطبع، أحد أهم الخلافات القانونية السابقة في الحكومات الراحلة كانت تتعلق بـ "قانون التسويات"، والذي كان يدعو إلى تسوية أوضاع البؤر الاستيطانية قبل أن يتم تأجيل هذه القانون لخلافات قانونية.

(5) إن أحد أهم مطالب المستوطنين، والذي يتردد عادة على لسان رئيس مجلس المستوطنات، بالإضافة إلى قادة المستوطنين، هو إيصال عدد المستوطنين إلى مليون. حسب المفهوم الفلسطيني، هناك نحو 680 ألف مستوطن (بما يشمل القدس الشرقية التي تعتبر محتلة). حسب المفهوم الإسرائيلي، فإن عدد المستوطنين هو فقط 480 ألفا، إذ إن مستوطني القدس ليسوا بمستوطنين بعد قرار ضم المدينة في العام 1967. من غير الواضح كيف ستتم ترجمة هذه المهمة. لكن الصهيونية الدينية ترى أن تسوية أوضاع الأراضي، وتوفير منح مالية وإعفاءات مغرية، قد يشكل عامل جذب للعديد من المستوطنين الشبان. الأهم، هو أن وزارة الهجرة والاستيعاب، وهي الوزارة المسؤولة عن استقدام مهاجرين جدد، ستكون من صلاحيات



الصهيونية الدينية. هذا قد يعني أن الصهيونية الدينية، بالتنسيق مع مجلس المستوطنات، قد تكون قادرة على انتقاء طبيعة المستوطنين الذين ستستوعبهم، بالإضافة إلى القدرة على توزيعهم في المناطق المرغوبة (أي الضفة الغربية) بما يتناسب مع المشروع الاستيطاني .

الخلاصة

يمكن الادعاء، وإن كان بشكل مجازي، بأن هناك حكومتين ستقومان في إسرائيل: حكومة يترأسها نتنياهو تكون مسؤولة عن كل الإسرائيليين، وحكومة أخرى يترأسها سموتريتش تكون مسؤولة عن الضفة الغربية فيما يخص أوضاع الأراضي، الاستيطان، البنى التحتية، العلاقة مع الفلسطينيين وغيرها. بدون أدنى شك، فإن أوضاع الضفة الغربية، وتحديد الأراضي "ج"، يتم بتغييرات جوهرية، جزء كبير منها قد لا يمكن إعادته للوراء بشكل سهل.

وبغض النظر عن تطرف الصهيونية الدينية، إلا أنها أيضا ترى أن فرض السيادة الإسرائيلية والشروع بضم فعلي للضفة الغربية يجب أن يكون تدريجياً نظراً للظروف الدولية. لكنها أيضا تصر على أن التدريجية يجب أن تنطوي على خطوات حقيقية؛ بمعنى ليس فقط زيادة كمية لعدد المستوطنات، وإنما قفزات نوعية في طبيعة الاستيطان، قانونيته ومداه .

أخيراً، من غير المعروف كيف تتعامل الصهيونية الدينية مع مفهوم "الدولة الفلسطينية"، أو السلطة الفلسطينية، إذ أن الصهيونية الدينية ستكون أيضا مسؤولة عن التنسيق الأمني والمدني، والعلاقات الاقتصادية بين الضفة الغربية وإسرائيل. فكل ما يتعلق بالاقتصاد الفلسطيني هو من مسؤولية مدير عام وزارة المالية



الإسرائيلية، وهي الوزارة التي سترأسها سموتريتش نفسه مدة عامين قبل أن يبدل الأدوار مع وزير الأمن الداخلي.

المراجع

- 1 من المعلوم أن الاتحاد القومي- تكوما قد خاض الجولة الانتخابية الأخير، كما سابقتها، ضمن تحالف متطرف اتخذ اسماً له "قائمة الصهيونية الدينية". والتحالف ضم إلى جانب الاتحاد القومي- تكوما، كلاً من حزب "قوة يهودية" برئاسة بن غفير، وحزب "نوعام" برئاسة آفي ماعوز. وحصدت قائمة الصهيونية الدينية 14 مقعداً، منها فقط 7 مقاعد لحزب "الاتحاد القومي" بزعامة سموتريتش.
- 2 نحاما دويك، مقابلة مع بتسلئيل سموتريتش بعنوان "ما الذي يحفز عضو الكنيست سموتريتش؟"، مجلة ليبرال، 20 حزيران 2018. أنظري الرابط التالي: <https://theliberal.co.il/50>
- 3 موران أزولاي، "اعتقل من قبل الشاباك، اليوم هو في المرتبة التاسعة على قائمة البيت اليهودي"، واينت، منشوره بتاريخ 11 كانون الثاني 2015. أنظري الرابط التالي: <https://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-4614014,00.html>
- 4 الكنيست الإسرائيلي، "مشروع قانون حول وضع المنظمة الصهيونية العالمية والوكالة اليهودية فيما يتعلق بأرض إسرائيل (تعديل رقم 2) 2015"، منشور على موقع الكنيست الإسرائيلي. أنظري الرابط التالي: http://fs.knesset.gov.il//20/law/20_ls2_pb_318367.pdf
- 5 الصهيونية الدينية، "إصلاح في المنظومة القضائية لتحسين الحكم"، البرنامج الانتخابي لقائمة الصهيونية الدينية، منشور على الموقع التالي: <https://bit.ly/3hXF6v>
- 6 أنظري الرابط التالي: <https://web.archive.org/web/20101119100526/http://www.komemiyut.org/>
- 7 قائمة الصهيونية الدينية، "خطة 100 يوم: استيطان وسيادة في الجليل والنقب ويهودا والسامرة"، من البرنامج الانتخابي لقائمة الصهيونية الدينية قبيل انتخابات آذار 2021. أنظري الرابط التالي: <https://bit.ly/3b4NZYN>
- 8 لقراءة البرنامج الانتخابي للصهيونية الدينية باللغة العبرية، أنظري: <https://bit.ly/3GlevKh>